

تاما بالاسناد الاول ولا يذكر اسناد طرفه الثاني  
 مثاله حديث ابي ابي روي في النساء وعنه عام بن كليب  
 عن ابيه عن وايل بن جرج في صفة صلواته صلى الله عليه وسلم  
 وفيه ثم جيتهم بعد ذلك في مكان فيه برد شديد  
 فرأيت الناس عليهم جيد الثياب ثم كلبهم تحت  
 الثياب فان قولهم جيتهم ليس بهذا الاسناد بل من رواه  
 عام عن عبد الجبار بن وايل عن بعض اهله عن وايل  
 هكذا رواه جيتهم من معاوية وغيره ورواه موسى  
 بن هارون الحماري وقص على جمعها بسند واحد بالوجه  
 وصوبه ابن الصلاح الثاني ان يدرج بعض حديث في حديث  
 آخر مخالفا له في السند كحديث سعيد بن ابي هريرة  
 عن مالك عن الزهري من فروع ابا غصن والاحمد وال  
 ولا تنا فسوا الحديث فقولوا لا تنا فسوا من حديث آخر  
 لما ذكر عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة من فروع اياكم  
 والظن فان الظن كذب الحديث ولا تجسوا  
 ولا تحسوا ولا تنا فسوا فادرجه ابن ابي هريرة في الاول  
 ورواه

١٦٨  
 وصيرها باسناد واحد وهو هو ومنه كما جزم به  
 الخطيب فصرح هو وغيره بان مخالفة جمع الرواة عن مالك الثالث  
 ان يروي جماعة الحديث باسناد مختلفين في روي عنهم  
 راوي فجمع الكل على الاسناد واحد من تلك الاسناد لا يبان  
 الاختلاف كحديث ابن مسعود قلت يا رسول الله اني  
 اعظمه قال ان تجعله هذا الحديث فان الاعشى ومنصور  
 ابن المعتمر رواه عن شقيق بن عمرو بن شميل عن  
 ابن مسعود رواه واصل الاسدي عن شقيق ابن مسعود  
 واسقطه عن ابن مسعود فلما رواه الثوري عنهم  
 صارت روايته واصل مدرجة على رواية الاعشى ومنصور  
 وقد فصل احد الاسنادين يحيى بن سعيد القطان  
 لكن روي عن واصل انه اشبهت عمر كالا عشي ومنصور  
 لروى عن الاعشى انه اسقطه هذا ما ذكره ابراهيم  
 ولا يتبعه في سنة النخبة رايعا وهو ان سوق الاسناد  
 فيعرض له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيروي  
 عنه كذلك ولا يجوز تعدد الادراج في بيان او اسناد  
 الالتفات غريب فقد بسو مح فيه وفعله الاية